الأمم المتحدة
S/2011/731
مجلس الأمن
Distr.: General
16 November 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يشرفني أن أحيل طيه التقييم الذي أجراه كل من رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعيها العام بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) وذلك حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنة إحالة التقرير المرفق إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) القاضية خالدة رشيد **خان**
الرئيسة

301111 301111 11-60230 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الضميمة

تقرير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

(حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولا - أنشطة الدوائر ٤

ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية ٤

١ - الأحكام (المرفق الأول - ألف) ٥

٢ - قضايا في مرحلة صياغة الأحكام (المرفق الأول - باء) ٧

٣ - القضايا التي اكتمل فيها تقديم الأدلة وسيُستمع فيها إلى المرافعات الختامية عماقريب (المرفق الأول - جيم) ٨

٤ - المحاكمات الجارية (المرفق الأول - دال) ٨

٥ - قضايا المرحلة التمهيدية (المرفق الثاني) ٩

٦ - الأعمال الأخرى في الدوائر الابتدائية ١٠

باء - النشاطات في دائرة الاستئناف ١١

ثانيًا - تدابير تنفيذ استراتيجية الإنجاز ١٣

ألف - الجدول الزمني القضائي وإدارة الإجراءات ١٣

باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين ١٥

١ - القضاة ١٥

٢ - إدارة شؤون الموظفين والميزانية ١٥

جيم - عمل مكتب المدعي العام ١٦

١ - عبء العمل ١٧

٢ – تعاون مكتب المدعي العام مع الدول الأعضاء ٢٠
٣ – التوظيف ٢١
دال – التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة ٢٢
هاء – التوعية وبناء القدرات ٢٣
واو – آلية تصريف الأعمال المتبقية ٢٤
ثالثا – والتوقعات المستوفاة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخلاصة. ٣٠
المرفقات
الأول – ألف الأحكام الابتدائية الصادرة حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: ٥٠ حكما بحق ٧٠ متهما ٣١
الأول – باء – القضايا التي ينتظر صدور حكم ابتدائي فيها: ثلاث قضايا تخص أربعة متهمين.. ٣٥
الأول – جيم – القضية الوحيدة التي أُنجزت فيها المحاكمة ولكن لم تُقدم بعد المرافعات الختامية المتعلقة بها. ٣٦
الأول – دال – المحاكمات الجارية: قضيه واحدة تخص متهما واحدا ٣٧
الثاني – في انتظار المحاكمة: متهمان في قضيتين ٣٨
الثالث – تسعة هاربين ٣٩

مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٣، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بصورة رسمية استراتيجية لتحقيق الأهداف المتمثلة في إنجاز التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع أعمالها في عام ٢٠١٠ (''استراتيجية الإنجاز'')، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

٢ - ويقدِّم هذا التقرير، جنباً إلى جنب مع التقارير السابقة التي قُدمت إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، عرضا عاما للتقدم الذي أحرزته المحكمة إلى الآن في تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي يجري تحديثها وتطويرها باستمرار منذ عام ٢٠٠٣[(١)].

٣ - وإلى غاية ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أنجزت المحكمة العمل في المرحلة الابتدائية فيما يتعلق بـ ٧٦ متهماً من أصل المتهمين البالغ عددهم ٩٢، ويشمل ذلك إحالة قضيتين إلى محاكم وطنية، وسحب لائحتي اتهام، ووفاة متهمَيْن قبل المحاكمة أو أثناءها. وأصدرت المحكمة ٥٠ حكماً ابتدائياً على ٧٠ متهماً، أقر ٩ منهم بأنهم مذنبون. واختتمت إجراءات الاستئناف فيما يتعلق بـ ٣٧ شخصاً. ولا يزال هناك تسعة هاربين مطلقي السراح.

أولا - أنشطة الدوائر

ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية

٤ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، كان حجم العمل المتبقي الذي يتعين أن تنجزه المحكمة يتضمن إصدار الأحكام في ٨ محاكمات تتعلق بـ ٢٠ متهماً، مع استمرار وجود ١٠ هاربين مطلقي السراح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدوائر الابتدائية للمحكمة ثلاثة أحكام في قضايا تضم عدة متهمين ودخلت قضية واحدة مرحلتها

(١) انظر التقريرين المقدمين إلى مجلس الأمن في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ وطلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصّصين العاملين في أي وقت من الأوقات. وقد قُدمت تقارير عن استراتيجية الإنجاز إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ٢٣ أيار/مايو و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، و ٢٩ أيار/مايو و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٣١ أيار/مايو و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، و ١٣ أيار/مايو و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، و ١٤ أيار/مايو و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، و ٢٥ أيار/مايو و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، و ١٢ أيار/مايو ٢٠١١.

التمهيدية[٢]. وقدم المدعي العام طلبات لإحالة أربع قضايا إلى رواندا، تتعلق اثنتان منهما بهاربين واثنتان بمتهمين ألقي القبض عليهما مؤخرا[٣]. وقد أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا بشأن طلب الإحالة الأول في حزيران/يونيه ٢٠١١ ولا يزال الاستئناف فيها قيد النظر. وحتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، لم تصدر بعد أحكام في خمس قضايا جارية. ومن المقرر أن يصدر واحد من هذه الأحكام المتبقية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ويُتوقَّع أن يصدر حكم آخر قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٤]. ويُتوقَّع إتمام جميع المحاكمات بحلول النصف الأول من عام ٢٠١٢.

٥ - وصدرت الأحكام الثلاثة التي توقعها آخر تقرير عن استراتيجية الإنجاز (S/2011/317) خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال التحدي الرئيسي المطروح في الأشهر المقبلة يتمثل في الانتهاء من البت في القضايا التي وصلت إلى مرحلة صياغة الأحكام، والإفادات الخاصة، وقضايا انتهاك حرمة المحكمة، واستعراض أوامر حماية الشهود في ظل استمرار مغادرة موظفين رئيسيين للعمل.

٦ - غير أنه بالرغم من تحديات التوظيف، يبيِّن هذا التقرير أن المحكمة قد بلغت مرحلة الانتهاء من جميع المحاكمات المتوقعة في تقرير استراتيجية الإنجاز (S/2011/317) الصادر في أيار/مايو ٢٠١١ أو أوشكت على ذلك. بل إنه من المتوقع صدور آخرُ حكم في قضايا تضم عدة متهمين قبل نهاية عام ٢٠١١، وفقاً للتوقعات الواردة في التقريرْين الماضيين عن استراتيجية الإنجاز.

١ - الأحكام (المرفق الأول - ألف)

٧ - في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، أصدر قسم من الدائرة الابتدائية الثانية، مؤلف من القاضي دي سيلفا، رئيساً، والقاضيين حكمت وبارك، حكما شفويا في قضية نديندييليمانا وآخرين (''قضية العسكريين الثانية''). وبدأت المحاكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ واختتمت في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وضمت المحاكمة أربعة قادة عسكريين سابقين، هم أوغسطين نديندييليمانا، وأوغسطين بيزيمونغو، وفرانسوا كزافييه - نزوونمِي، وإنوسون ساغاهوتو. وأُدين كل نديندييليمانا وبيزيمونغو بتهمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الانسانية

(٢) صدرت الأحكام في قضية نديندييليمانا وآخرين (''قضية العسكريين الثانية'')، وقضية نييراماسوهو كو وآخرين (''بوتاري'') وقضية بيزيمونغو وآخرين (''قضية الحكومة الثانية'')، وأُلقي القبض على برنار مونييغيشاري؛ ويرد مزيد من الإيضاحات في الفقرات من ٧ إلى ٩ والفقرة ١٧.

(٣) قضايا أُوينكيندي ومونياغيشاري وسيكوبوابو وكاييشيما.

(٤) قضيتا كاريمبرا وآخرين ونداهيمانا؛ ويرد مزيد من الإيضاحات في الفقرتين ١٠ و ١١.

وانتهاك المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها. وبرأتهما المحكمة من تهمتي التواطؤ في جريمة الإبادة الجماعية والتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وحُكم على بيزيمونغو بالسجن لمدة ٣٠ عاما، وحُكم على ندينيلييمانا بالسجن للمدة التي قضاها وأُمر بالإفراج عنه فوراً. وأُدين نزوونمِي وساغاهوتو بجريمة القتل العمد باعتبارها جريمة ضد الإنسانية وانتهاك المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها، وبُرئ من التهم المتبقية ضده، وحُكم على كل منها بالسجن لمدة ٢٠ سنة. وعلى مدى ٣٩٣ يوما من أيام المحاكمة، استمعت الدائرة لما مجموعه ٢١٧ شاهداً وتلقت ٩٧٧ حِرزاً. وتم إيداع الحُكْم الخطي في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٨ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدر قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثانية، مؤلَّف من القضاة سيكولي، رئيساً، والقاضيتين راماروسون وبوسا، حكماً شفوياً في قضية نيراماسوهوكو وآخرين (قضية ''بوتاري'')، التي تضم ستة متهمين، هم بولين نيراماسوهوكو وآرسين شالوم نتاهوبالي وسيلفان نسابيمانا وألفونس نتيزيريايو وجوزيف كانياباشي وإيلي ندايامباجي. وأُدين نتيزيريايو بالتحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وأُدين نيراماسوهوكو ونتاهوبالي ونسابيمانا وكانياباشي وندايامباجي بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاك المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها. كما أدين نيراماسوهوكو بالتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، كما أدين كانياباشي وندايامباجي بالتحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وتمت تبرئة المتهمين من التهم المتبقية ضدهم. وحكمت الدائرة على نيراماسوهوكو ونتاهوبالي وندايامباجي بالسجن مدى الحياة، وعلى كانياباشي بالسجن لمدة ٣٥ سنة، وعلى نتيزيريايو بالسجن لمدة ٣٠ سنة، وعلى نسابيمانا بالسجن لمدة ٢٥ سنة. وعلى مدى ٧١٤ يوماً من أيام المحاكمة، استمعت الدائرة إلى ٥٩ من شهود الادعاء و ١٣٠ من شهود الدفاع وتلقت ٩١٣ حِرزاً لإيداعها ضمن الأدلة. وتم إيداع الحُكْم الخطي في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١.

٩ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدر قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثانية، مؤلَّف من القاضية خان، رئيسة، والقاضيين موثوغا وشورت، حكماً شفوياً في قضية بيزيمونغو وآخرين (''الحكومة الثانية'') ضد أربعة وزراء سابقين في الحكومة المؤقتة التي تولت السلطة بعد اغتيال الرئيس الرواندي جوفِنال هابياريمانا. وأدين جوستان موغيتزي وبروسبِر موغيرانيزا بالتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والتحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية وبُرئا من جميع التهم الأخرى. وحُكم على كل منهما بالسجن لمدة ٣٠ عاما. وتمت تبرئة كازيمير بيزيمونغو وجيروم بيكاموباكا من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام،

وأُمر بالإفراج عنهما فوراً. وقد استغرقت هذه المحاكمة ٤٠٤ أيام من أيام المحاكمة، أدلى خلالها ١٧١ شاهدا بشهادتهم وضمت الأدلة الأحراز التي جاءت في أكثر من ٠٠٠ ٨ صفحة. وتم إيداع الحُكْم الخطي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢ - قضايا في مرحلة صياغة الأحكام (المرفق الأول - باء)

١٠ - بدأ قسم من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلَّف من القاضي بايرُن، رئيساً، والقاضيين كام وجونسِن، مرحلة صياغة الحكم في قضية كاريميرا وآخرين ضد اثنين من القادة السابقين للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية، كانا قد شاركا في تأسيس الحكومة المؤقتة (إدوار كاريميرا وماتيو نغيرومباتسي). وقد أودعت المذكرات الختامية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، واستمعت المحكمة إلى الحجج الختامية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١. واستغرقت هذه المحاكمة ٣٧٤ يوما من أيام المحاكمة، استُمع خلالها إلى ١٥٣ شاهد عيان وتم تلقي ١١٤ إفادة من الشهود. وتلقت الدائرة أكثر من ٤٠٠ ١ حرز وأصدرت ما يقرب من ٩٠٠ قرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة تسعة قرارات. وعلى الرغم من معالجة المسائل التمهيدية في قضية أُوينكيندي، والموافقة على ثلاثة طلبات من الادعاء لحفظ الأدلة بأخذ إفادات خاصة عملا بالمادة ٧١ مكررا، وكون القاضي بايرُن يعمل بدوام جزئي اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر، فإن الدائرة تعمل وفق جدولها الزمني وستصدر الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كما هو متوقع.

١١ - واستمع قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلَّف من القاضية أري، رئيسةً، والقاضيين توزمحمدوف وأكاي، إلى الأدلة المتعلقة بالدعوى المرفوعة ضد غريغوار نداهيمانا، وهو عمدة سابق. وقد بدأ البت في القضية يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ واختُتم في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١. ومن المتوقع إصدار الحكم فيها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. والقاضي توزمحمدوف هو أيضا عضوٌ في هيئة القضاة في قضية نزابونيمانا وكان القاضي أكاي أيضا ضمن هيئة القضاة في محاكمة غاتيته. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدرت القاضية أري، رئيسةً، والقاضيان شورت وفريمر قرار الإحالة المتخذ بموجب المادة ١١ مكرراً في قضية المدعي العام ضد أُوينكيندي. وساعد فريق الدعم القانوني لنداهيمانا القضاة على اتخاذ هذا القرار، مما أدى إلى حدوث تأخر طفيف في صياغة الحكم في قضية نداهيمانا.

١٢ - واستمع قسم من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلَّف من القاضية بوسا، رئيسةً، والقاضيين توزمحمدوف وراجونسُن إلى الأدلة في الدعوى المرفوعة ضد كاليكست نزابونيمانا، وزير الشباب السابق. وبدأ البت في القضية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، واختتمت في البداية مرحلة تقديم الأدلة في ٦ أيار/مايو ٢٠١١. وأعيد فتح القضية لتمكين

شاهد إضافي للدفاع من تقديم أدلته، وكانت الدائرة قد استمعت لأقواله في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتضم لائحة الاتهام الآن ما يقرب من ٣٠ ادعاء مستقلا مبنيا على وقائع ضد المتهم، يزعم كل واحد منها ارتكابه جريمة خطيرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الدائرة الابتدائية بزيارة ميدانية في الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأصدرت ١٧ قراراً. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ومن المتوقع الآن إصدار الحكم في آذار/مارس ٢٠١٢، نظراً لتعقيد القضية، وإعادة فتح مرحلة تقديم الأدلة، وكون القضاة يبتون في قضايا أخرى. وبالتوازي مع هذه القضية، كانت القاضية بوسا ضمن هيئة القضاة في قضية ''بوتاري'' وهي حاليا ضمن هيئة القضاة في قضية نغيريباتوار، وكان القاضي راجُنسون أيضا ضمن هيئة القضاة في قضية نغيريباتوار، والقاضي توزمحمدوف عضوٌ ضمن هيئة القضاة في قضية نداهيمانا.

٣ - القضايا التي اكتمل فيها تقديم الأدلة وسيُستمع فيها إلى المرافعات الختامية عما قريب (المرفق الأول - جيم)

١٣ - ويستمع قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلَّف من القاضي موثوغا، رئيساً، والقاضيين بارك وفريمير إلى الأدلة في الدعوى المرفوعة ضد إلديفونس نيزيمانا، الرجل الثاني المسؤول عن الاستخبارات والعمليات العسكرية سابقاً بكلية ضباط الصف في عام ١٩٩٤. وقد بدأت مرافعة الادعاء في ١٧ كانون الأول/ديسمبر واختتمت في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١. وبدأت مرافعة الدفاع في ٩ أيار/مايو ٢٠١١ واختتمت في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١. واستمعت الدائرة إلى أحد شهود الدفاع النهائيين في ٦ أيلول/سبتمبر، وثلاثة شهود طعن للادعاء يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، وأربعة شهود تعقيب يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر. وقامت الدائرة بزيارة ميدانية في الفترة من ٣ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تزامنت مع اختتام مرحلة تقديم أدلة الإثبات في القضية. وأصدرت الدائرة ما مجموعه ٣٢ قراراً منذ بدء مرافعة الدفاع وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المقرر أن يقدم الطرفان مرافعاتهما الشفوية يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومن المتوقع إصدار الحكم في الربع الأول من عام ٢٠١٢.

٤ - المحاكمات الجارية (المرفق الأول - دال)

١٤ - واصل قسم من الدائرة الابتدائية الثانية، مؤلَّف من القاضي سيكولي، رئيساً، والقاضيين بوسا وراجُنسون، الاستماع إلى الأدلة المتعلقة بالدعوى المرفوعة ضد أوغسطين نغيراباتوار، وزير التخطيط في حكومة رواندا في عام ١٩٩٤. وبدأ الدفاع مرافعته في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، واستمرت في الفترة من ١٣ حزيران/يونيه إلى

١٣ تموز/يوليه ٢٠١١، ومن الفترة الممتدة من ١٥ حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، ومن ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المتوقع أن ينهي الدفاع مرافعته في أوائل عام ٢٠١٢. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ١٦ قراراً وأمراً. وبالنظر جزئيا، إلى طول مرافعة الدفاع غير المتوقع، وكذلك الالتزامات القضائية الأخرى للأشخاص المشاركين في هذه المحاكمة، من المتوقع الآن إصدار الحكم بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبموازاة هذه القضية، ترأس القاضي سيكولي هيئة المحكمة التي تنظر في قضية ''بوتاري''، والتي أصدرت حكمها في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١. وكانت القاضية بوسا ضمن هيئة القضاة في محاكمة ''بوتاري''، وتترأس حاليا الهيئة التي تنظر في القضية نزابونيمانا، التي انتهت إجراءاتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ودخلت حاليا مرحلة صياغة الحكم. والقاضي راجُنسون أيضا ضمن هيئة القضاة الذين ينظرون في قضية نزابونيمانا.

٥ - قضايا المرحلة التمهيدية (المرفق الثاني)

١٥ - في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، وافقت هيئة إحالة مؤلفة من القاضية أراي، رئيسة والقاضيين شورت وفريمر على طلب الادعاء بإحالة القضية المرفوعة ضد جان أوينكيندي إلى محاكم رواندا. وقد طعن أوينكيندي في القرار، ولم تبت دائرة الاستئناف فيه بعد. وقد مثل أوينكيندي لأول مرة أمام المحكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وافقت الدائرة التمهيدية، المؤلفة من القاضي بايرون، رئيسًا والقاضيين كام ويونسون، على طلب الادعاء إجازة تعديل لائحة الاتهام. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مَثُل المتهم مرة أخرى أمام القاضي كام ودفع ببراءته من كلتا التهمتين الواردتين في لائحة الاتهام المعدَّلة.

١٦ - وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، ألقي القبض على برنار مونياغيشاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا. وقد دفع مونياغيشاري في مثوله الأول أمام المحكمة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ببراءته من تهم التآمر لارتكاب الإبادة الجماعية، والإبادة الجماعية، والاشتراك في ارتكاب الإبادة الجماعية والقتل والاغتصاب باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. وقدم الادعاء طلبًا لإحالة القضية إلى رواندا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويتوقع أن يصدر قرار بهذا الشأن بعد صدور القرار المتعلق باستئناف إحالة قضية أوينكيندي. وتشرف الدائرة الابتدائية الثالثة المؤلفة من القاضية خان، رئيسة، والقاضيين موثوغا وبارك على الأعمال التمهيدية للمحاكمة. وقد أصدر أمر واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - الأعمال الأخرى في الدوائر الابتدائية

الإحالات عملاً بالمادة ١١ مكررا

١٧ - في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدم المدعي العام طلبات مستقلة لإحالة قضايا جان أوينكيندي الذي كان محتجزا بالفعل لدى المحكمة، وشارل سيكوبوابو، وفولجونس كاييشيما اللذين ما زالا طليقين، إلى محاكم جمهورية رواندا. وكما ذُكر في الفقرة ١٥، فقد وافقت هيئة الإحالة لقضية أوينكيندي على طلب الادعاء والقرار معروض الآن للاستئناف. وفي قضيتي سيكوبوابو و كاييشيما قررت هيئة المحكمة المؤلفة من القاضية خان، رئيسة، والقاضيين كام ويونسون إرجاء الإجراءات في ما يتعلق بطلب الإحالة حتى يتم إلقاء القبض على المتهمَين أو حتى تصدر دائرة الاستئناف قرارها النهائي في قضية أوينكيندي. وكما ورد بمزيد من التفصيل في الفقرة ١٦، يتوقع أيضًا بعد البت في استئناف قضية أوينكيندي، صدور قرار بشأن الطلب المؤرخ ٣ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١١، لإحالة القضية المرفوعة ضد برنار مونياغيشاري الذي ألقي القبض عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى رواندا.

إلغاء تدابير الحماية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت المحكمة تنظر في عدد من الطلبات التي وردت من قسم الدعم للشهود والضحايا وذلك لإلغاء تدابير حماية الشهود في القضايا المنجزة. وقد عين الرئيس دائرة قضائية للفصل في هذه الطلبات. وقد صدرت خمسة قرارات حتى الآن.

الإفادات الخاصة عملاً بالمادة ٧١ مكررا

١٩ - في شباط/فبراير ٢٠١١، قدم المدعي العام طلبات لحفظ الأدلة من أجل محاكمة قادمة في قضايا ثلاثة متهمين فارّين هم: فِيليسين كابوغا، وبروتايس مبيرانيا، وأوغسطين بيزيمانا. وفي كل من هذه القضايا أذنت نفس الدائرة الابتدائية التي عُيِّنت للنظر في الطلب عملاً بالمادة ٧١ مكررا، والمؤلفة من القاضي بايرون، رئيسًا والقاضيين كام ويونسون، بحفظ الأدلة بأخذ إفادات خاصة. وفي وقت لاحق عُيِّن القضاة جونسون، وأراي، وكام كقضاة منفردين لرئاسة جلسات الإفادات الخاصة في القضايا المرفوعة ضد كابوغا، ومبيرانيا، وبيزيمانا على التوالي.

٢٠ - وقد بدأت جلسات الإفادات الخاصة في قضية كابوغا بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ وتواصلت بعد العطلة القضائية. وأكمل الادعاء حفظ أدلته في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد استمع رئيس المحكمة حتى الآن إلى ٢٥ شاهد إثبات طوال فترة ٣٠ يوماً من

أيام انعقاد جلسات المحكمة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وافقت الدائرة جزئياً على طلب المحامي المناوب إصدار الإذن بإجراء التحقيقات بقصد دعوة الشهود في نهاية المطاف. وقد أعطت الدائرة المحامي المناوب حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ليقدم طلبًا، إن وجد، لحفظ الأدلة المتعلقة بقضية المتهم. وعندئذ ستقرر الدائرة ما إذا كانت ستسمح للدفاع بدعوة الشهود أم لا.

٢١ - بدأت جلسات الإفادات الخاصة لقضية مبيرانيا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ واستمع القاضي المنفرد إلى ١٢ شاهد إثبات خلال ٨ أيام من عمل المحكمة. ومن المقرر أن تبدأ الجلسات في قضية بيزيمانا يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي كلتا القضيتين أصدر رئيسا المحكمة قرارات تأمر بإطلاع المحامي المناوب الذي يمثل مصالح المتهم الهارب على المواد ذات الصلة بالقضية وتحدد مواعيد الجلسات.

قرارات الرئيس

٢٢ - في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١، أصدر الرئيس قراراً يأمر بنقل أحد المحتَجَزين من مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز ليقضي عقوبته في دولة عضو.

٢٣ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وافق الرئيس على الإفراج المبكر عن ميشيل باغاراغازا اعتبارًا من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بعد أن أمضى ثلاثة أرباع فترة عقوبته. ولاحظ الرئيس أنه لا يُقصد إرساء سابقة بهذا القرار وأن النظر سيستمر في الطلبات المقبلة للإفراج المبكر على أساس كل حالة على حدة.

باء - النشاطات في دائرة الاستئناف

٢٤ - حتى تاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اختتمت إجراءات الاستئناف في ما يتعلق بـ ٣٧ شخصاً. ومنذ التقرير الأخير الذي صدر في أيار/مايو ٢٠١١، أصدرت دائرة الاستئناف حكمي استئناف في قضيتي سيتاكو، ومونياكازي. وأصدرت دائرة الاستئناف أيضًا قرارًا واحدًا يبت في طعن تمهيدي، و ٤ قرارات تتعلق بطلبات لاحقة للاستئناف، و ٦٤ أمرًا وقرارًا سابقة للاستئناف.

٢٥ - ويتوقع صدور حكمي استئناف آخرين في عام ٢٠١١، ليبلغ مجموع أحكام الاستئناف للعام ستة أحكام؛ وستصدر أربعة أحكام استئناف في عام ٢٠١٢، ويتوقع أن يتم البت في خمس قضايا استئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٣، بينما ستصدر الأحكام في قضايا الاستئناف الثلاث المتبقية في عام ٢٠١٤.

٢٦ - وفي الحكم الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أيدت دائرة الاستئناف إدانة إفريم سيتاكو بتهم الإبادة الجماعية، والإبادة باعتبارها جريمة بحق الإنسانية، والاعتداء على الحياة (القتل) بوصفه انتهاكًا جسيمًا للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف ولبروتوكولها الإضافي الثاني، وأدخلت إدانة جديدة بتهمة الاعتداء على الحياة (القتل) بوصفه انتهاكًا جسيمًا للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف ولبروتوكولها الإضافي الثاني،كما أيدت الحكم الصادر في حقه بالسجن لمدة ٢٥ عامًا.

٢٧ - وفي اليوم نفسه أيدت دائرة الاستئناف إدانة يوسف مونياكازي بتهم الإبادة الجماعية والإبادة باعتبارها جريمة ضد الإنسانية، كما أيدت الحكم الصادر في حقه بالسجن لمدة ٢٥ عامًا.

وتنظر دائرة الاستئناف حاليًا في تسع قضايا استئناف ضد أحكام

٢٨ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية باغوسورا وآخرين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأصدرته خطيًا في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد استأنف المتهمون ثيونِسته باغوسورا، وألويز نتباكوز وأناتول نسنغيومفا هذا الحكم. واختُتِم تقديم المذكرات القانونية في ما يتعلق بقضايا الاستئناف تلك في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٠، وتقرر عقد جلسات الاستماع فيها في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وعُقدت جلستا الاستماع للاستئناف في قضيتي باغوسورا ونسنغيومفا حسب الجدول الزمني المقرر لهما، وتجري حاليًا المداولات وصياغة الحكم. ونظرًا لعدم حضور محامي نتاباكوز لتقديم استئنافه في الموعد المحدد، قررت دائرة الاستئناف فصل قضيته عن قضية المستأنفَين معه. وعقدت جلسة الاستماع للاستئناف في قضية نتاباكوز في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتجري حاليًا المداولات وصياغة الحكم.

٢٩ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية نتاوكوليليايو في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ وأصدرته خطيًا في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠. وقدم دومينيك نتاوكوليليايو إخطاره بالاستئناف في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، واكتمل تقديم المذكرات القانونية في آذار/مارس ٢٠١١. وعقدت جلسة الاستماع للاستئناف في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتجري حاليًا المداولات وصياغة الحكم.

٣٠ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية كانياروكيغا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وأصدرته خطيًا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقدم الطرفان إخطاريهما بالاستئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، واكتمل تقديم المذكرات القانونية في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويجري حالياً تحضير جلستي الاستماع لقضيتي الاستئناف.

٣١ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية هيتغكيمانا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأصدرته خطيًا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١. وقدم إلدفونس هيتغكيمانا إخطاره بالاستئناف في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، واكتمل تقديم المذكرات القانونية في تموز/يوليه ٢٠١١. ويجري حالياً تحضير جلسة الاستماع لقضية الاستئناف.

٣٢ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية غاتيته في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، وأصدرته خطيًا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. وقدم الطرفان إخطاريهما بالاستئناف في أيار/مايو ٢٠١١، ويجري تقديم المذكرات القانونية.

٣٣ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية العسكريين الثانية في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، وأصدرته خطيًا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأعرب الأطراف الخمسة كلهم عن نيتهم في الاستئناف وقدَّم أربعة منهم إخطاراتهم بالاستئناف في تموز/يوليه ٢٠١١. ومُددت المهلة الزمنية للطرف الأخير لكي يقدم إخطاره بالاستئناف في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ إيداع الترجمة الفرنسية لحكم المحكمة.

٣٤ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية بوتاري في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأصدرته خطيا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد أعرب أطراف القضية السبعة كلهم عن نيتهم في الاستئناف، ومُنحوا تمديدات زمنية لتقديم إخطاراتهم بالاستئناف. وقدَّم الادعاء إخطارا بالاستئناف في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأودع خمسة من الأطراف إخطاراتهم بالاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ومن المقرر أن يودع الطرف المتبقي إخطاره بالاستئناف في موعد لا يتجاوز ٩٠ يومًا من تاريخ استلامه للترجمة الفرنسية لحكم المحكمة.

٣٥ - نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في قضية الحكومة الثانية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأصدرته خطيًا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وحتى الآن أعرب طرف واحد عن نيته في الاستئناف وطلب تمديد المهلة لإيداع إخطاره بالاستئناف.

ثانيًا - تدابير تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٣٦ - يكمّل الفرع التالي التقارير السابقة ويبرز العناصر الأساسية في الجهود التي تبذلها المحكمة من أجل التقيد باستراتيجية الإنجاز التي وضعتها لنفسها.

ألف - الجدول الزمني القضائي وإدارة الإجراءات

٣٧ - نظراً للتقدم المحرز في القضايا الكبرى التي تشمل عدة متهمين، يتوقع إنجاز عبء العمل المتبقي للمحكمة، بما في ذلك الانتهاء من المحاكمات وإصدار الأحكام في ست قضايا

متعلقة بسبعة متهمين في منتصف العام ٢٠١٢. ولا تزال المحكمة تجني مكاسب زيادة أوجه الكفاءة في إدارة المحاكمات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويظهر ذلك جليًا من صدور الأحكام في أكثر من ثلثي المحاكمات وفقًا للتقديرات الزمنية الواردة في التقرير السابق.

٣٨ - وتواصل المحكمة وضع الحلول الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من التحديات المعجزة التي تواجهها. وتظل ملتزمة باستراتيجية الإنجاز وتعمل جميع الأجهزة بأقصى طاقتها من أجل إنجاز ولايتها بكفاءة. ولكن المحكمة شهدت في كل شهر من أشهر الفترة المشمولة بالتقرير مغادرة بعض موظفيها الرئيسيين، بما في ذلك قرابة ثلث موظفي الدوائر القانونيين الذين غادروا للالتحاق بأعمال أكثر استقرارا، من بينهم ٤ من منسقي الأحكام البالغ عددهم ١١ مُنسِّقًا.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر حكمان في اثنتين من كبرى القضايا المتعددة المتهمين ويتعلقان بعشرة متهمين، وكان صدورهما إما في التاريخ المتوقع في التقرير السابق المتعلق باستراتيجية الإنجاز أو قبل حلوله[٥] وصدر الحكم في قضية أخرى تشمل متهمين متعددين في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وذلك بعد شهر من الموعد المقدر في التقرير السابق، وذلك بسبب مغادرة أحد منسقي الحكم قبل أقل من شهر من التاريخ المتوقع لصدور الحكم. وتستعد الدوائر الابتدائية لإصدار الحكم في آخر قضية تشمل متهمين متعددين قبل نهاية العام، تمشيًا مع التوقعات الواردة في التقريرين الأخيرين[٦] ولذلك فالمحكمة لا تزال تسير حسب الخطة المتوقعة للانتهاء من جميع أعمال المحاكمات بحلول منتصف عام ٢٠١٢.

٤٠ - هناك عمل كثير يجب على المحكمة إنجازه من أجل ضمان أن تكون آلية تصريف الأعمال المتبقية مؤسسة صغيرة ذات كفاءة: وكما ورد بالتفصيل في الفصل السابق، تنظر المحكمة حالياً في طلبات بموجب المادة ١١ مكررا لإحالة أربع قضايا إلى رواندا. اثنان من المتهمين الأربعة في هذه القضايا رهن الاحتجاز والاثنان الآخران فارّان. وقد بدأت بالفعل جلسات الاستماع لحفظ الأدلة عملاً بالمادة ٧١ مكررا في قضيتين منهما ومن المتوقع أن تبدأ هذا الشهر جلسات القضية الثالثة. ويتوقع الانتهاء منها جميعا قبل منتصف عام ٢٠١٢. علاوة على ذلك، يظل هناك قرابة ٥٠٠ أمر لحماية الشهود ينبغي إعادة النظر فيها، لكي تُخفَّف عن آلية تصريف الأعمال المتبقية مهمة رصد شهود محميين لم يعودوا بحاجة للحماية. أخيرا لا يزال من المتوقع أن تنظر المحكمة في العديد من قضايا إهانة المحكمة اعتبارا من عام ٢٠١٢، ويجب الاستماع إليها قبل إغلاق المحكمة.

(٥) قضية ''بوتاري''، وقضية ''العسكريين الثانية''.

(٦) قضية كاريميرا وآخرين.

٤١ - ومن الأهمية بمكان أن تحافظ المحكمة على الموارد اللازمة في الوقت المتبقي لها، حتى يمكنها أن تنجز جميع الأعمال الضرورية ضمن إطار التوقعات الحالية.

باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين

١ - القضاة

٤٢ - يعمل في المحكمة حالياً أربعة قضاة دائمين وتسعة قضاة مخصصين، على مستوى الدائرة الابتدائية.

٤٣ - وسيترك قاض مخصص وقاض دائم منصبيهما عند النطق بالحكم في قضيتي نداهيمانا وكاريميرا وآخرين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على التوالي. وبذلك يتبقى ثلاثة قضاة دائمين وثمانية قضاة مخصصين ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وسيكلَّف القضاة الدائمون الثلاثة جميعاً بالعمل في دائرة الاستئناف بعد الانتهاء من عملهم في محاكمات الدرجة الأولى. وبالتالي، فإنه من المتوقع أن يلزم الاستعانة بالقضاة المخصصين المتبقين، لإنجاز عملية إعادة النظر في أوامر حماية الشهود وقضايا إهانة المحكمة المتوقعة.

٤٤ - وانتُخبت القاضية خالدة رشيد خان رئيسة للمحكمة في أيار/مايو ٢٠١١، وانتخب القاضي فاغن يونسن لمنصب نائب الرئيس في آب/أغسطس ٢٠١١. وفي هذا الصدد، تود المحكمة أن تتقدم بالشكر إلى مجلس الأمن لما بذله من جهود لاتخاذ القرار ١٩٩٥ (٢٠١١) الذي يجيز للقضاة المخصصين الترشح للانتخاب لمنصبي رئيس ونائب رئيس المحكمة، والتصويت في الانتخابات لهذين المنصبين. فهذا من شأنه أن يتيح الانتقال السلس من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة عن طريق كفالة عدم حدوث فجوة في رئاسة المحكمة نتيجة مغادرة جميع القضاة الدائمين المتبقين.

٢ - إدارة شؤون الموظفين والميزانية

٤٥ - كما ورد في تقارير سابقة، ما زالت مسألة استبقاء الموظفين وانتهاء خدمتهم تشكِّل تحدياً كبيراً. وقد واجهت المحكمة صعوبة في استقدام موظفين ذوي مؤهلات مناسبة للعمل في بعض المجالات المتخصصة، وبخاصة بالنظر إلى توقع انتهاء عمل المحكمة سريعا، وبالتالي قِصَر آجال العقود. كما تواجه المحكمة صعوبات في استبقاء الموظفين ذوي الخبرة، إذ أنهم، نظراً لانعدام ما يحفزهم مالياً للبقاء في المحكمة حتى الانتهاء من عملهم، ولانخفاض شعورهم بالأمن التعاقدي، ما فتئوا يتركون العمل بالمحكمة بأعداد متزايدة لقبول عروض للعمل لدى جهات أخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وقد يؤثر ذلك سلباً على تنفيذ استراتيجية الإنجاز بنجاح في موعدها. واستمرت عملية تقليص عدد الموظفين

التي بدأت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ وامتدت إلى الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مع مقترح إلغاء ٢١٢ وظيفة تمثِّل ٣٤ في المائة من المستوى المأذون به للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٤٦ - وتتضمن ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يغطي استبقاء حد أدنى من الموظفين الأكفاء الملتزمين ذوي الخبرة لأداء الوظائف الأساسية للمحكمة ذات الأهمية الحاسمة لتجنب المزيد من التأخير في الانتهاء من المحاكمات وإصدار الأحكام. والمقترح الذي تطرحه المحكمة يعكس انخفاضاً كبيراً في الموارد، أخذاً في الاعتبار استراتيجية الإنجاز المستكملة للمحكمة وما قرره مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) بشأن العمل الذي سيضطلع به فرع أروشا لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة. وحيث أن الآلية ستعمل جنباً إلى جنب مع المحكمة لمدة ١٨ شهراً من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، جرى مواءمة الاحتياجات من الموارد الإدارية للتنظيمين بهدف تجنب إزدواجية العمل والاستفادة من وفورات الحجم. وبالتالي اشتَرَط المقترح أن يجري التشارك في الموارد المتعلقة بالخدمات المشتركة، ودعم العمل من خلال ترتيبات لتخويل موظفي الكيانين الاضطلاع بأكثر من وظيفة.

٤٧ - وتعكف المحكمة حالياً على تجهيز تمديدات العقود إلى فترة السنتين المقبلة بالتوافق مع الجدول الزمني للمحاكمات، فيما يتعلق بالموظفين الذين لم تزل مهامهم تعتبر مهام أساسية. وينبغي لتجديدات العقود أن تساعد على رفع الروح المعنوية للموظفين وزيادة معدلات استبقاء الموظفين خلال فترة ما قبل اختتام أعمال المحكمة.

٤٨ - وما زالت المحكمة تتلقى الدعم من إدارة الشؤون الإدارية، وبخاصة في مكتب المراقب المالي وإدارة الموارد البشرية، وذلك لبحث واعتماد تدابير إضافية واستراتيجية مشتركة للتصدي للتحديات المتمثلة، في تقليص عدد الموظفين وإنتهاء خدمتهم، بما في ذلك إنشاء مكتب تنسيب خارجي لمساعدة موظفي المحكمة الذين تقدموا بطلبات لشغل وظائف مختلفة في الأمم المتحدة.

جيم - عمل مكتب المدعي العام

٤٩ - مواكبة لعبء العمل الجسيم في الدوائر، استمر مكتب المدعي العام، في تركيز جهوده على إنجاز المحاكمات والاستئنافات الجارية، وتعقُّب الهاربين المتبقين، والسعي لإحالة القضايا إلى الأجهزة القضائية الوطنية، والشروع في إجراءات صون الأدلة فيما يتعلق بثلاثة هاربين رفيعي المستوى هم فيليسيان كابوغا، وبروتايس مبيرانيا، وأوغوستان بيزيمانا. وفي ضوء قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١٠)، انخرط مكتب المدعي العام أيضاً، بالتشاور مع

مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في أنشطة تهدف إلى كفالة الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة، من قبيل تدبير موظفيها المتوقعين وإعداد ميزانيتها، وتحقيق التوافق بين استراتيجية الحفظ وأمن المحفوظات في المحكمة مع عملية التسليم المتوقعة لإدارة المحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة في تموز/يوليه ٢٠١٢.

١ - عبء العمل

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ركّزت أنشطة شعبة الادعاء بمكتب المدعي العام في المقام الأول على إنجاز المحاكمات المتبقية لستَّة متهمين في قضايا كاريميرا وآخرين، ونداهيمانا، ونزابونيمانا، ونيزييمانا، ونغيراباتواري. وإضافة إلى ذلك، أسفرت الجهود المبذولة مجدداً لتأمين إحالة القضايا إلى رواندا، عملا بالمادة ١١ مكرراً، عن إصدار الدائرة الابتدائية أمراً بإحالة قضية جان أوينكيندي في حزيران/يونيه ٢٠١١. والمسألة حالياً قيد الاستئناف، بانتظار قرار نهائي لدائرة الاستئناف قبل نهاية عام ٢٠١١. وتوجد قيد النظر أمام الدوائر الابتدائية ثلاثة طلبات أخرى بإحالة قضايا كايشيما وسيكوبوابو ومونياغيشاري إلى السلطات بدولة رواندا. ويؤمل أن يؤدي صدور نتيجة إيجابية في قضية أوينكيندي، مؤكدة لأمر الدائرة الابتدائية بالموافقة على طلب المدعي العام إحالة القضية إلى رواندا، إلى فتح الطريق أمام إحالة تلك القضايا وغيرها إلى رواندا. ومن شأن تطوُّر كهذا أن ينقل المحكمة نقلة كبيرة إلى الأمام في سبيل إنجازها لمهمتها واختتامها لأعمالها. غير أنه في حالة عدم تأكيد دائرة الاستئناف لأمر الإحالة، سيتعين على المحكمة أن تتولى الفصل في قضيتي أوينكيندي ومونياغيشاري الموجودين بالفعل لديها. أما القضيتان الأخريان (لوران بوسيبارو تا ووينسيسلاس مونييشياكا) المحالتان إلى فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بموجب المادة ١١ مكرراً، فلا تزالان بين يدي القضاء الفرنسي. وشرع مكتب المدعي العام أيضا في جلسات إجراءات صون الأدلة بموجب المادة ٧١ مكرراً فيما يتعلق بالهاربين الثلاثة ذوي الأولوية القصوى (فيليسيان كابوغا، وبروتايس مبيرانيا، وأوغوستان بيزيمانا) المقرر محاكمتهم، إذا ما ألقي القبض عليهم، أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة. ومن المتوقع اختتام الجلسات المتعلقة بتلك الإجراءات قبل نهاية عام ٢٠١١.

٥١ - وشرع المدعي العام أيضا في استكمال وتحضير ملفات الهاربين الباقين. والغرض من هذه الأعمال التحضيرية هو بلوغ مرحلة إيداع المذكرة التمهيدية في كل قضية من القضايا. والهدف من ذلك هو كفالة تسليم القضايا بشكل صحيح وسلس لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة، وتخفيض حجم عمل الآلية. وسيكفل ذلك أيضاً إحاطة المدعي العام

للآلية، علماً بما لها من عدد محدود من الموظفين، إحاطة كاملة بكل قضية من القضايا في حالة حدوث اعتقال. كما يكفل على حد سواء إحاطة أي دولة من الدول الأعضاء التي قد تحال إحدى القضايا إليها عملاً بالمادة ١١ مكررا بإحاطة كاملة بتلك القضية.

٥٢ - وكما ورد في تقارير سابقة، يواصل مكتب المدعي العام تكثيف جهوده لتعقب الهاربين التسعة المتبقين بالرغم من انخفاض موارده في مجال التحقيقات. ويواصل المكتب أيضاً اتصاله الدبلوماسي بالدول المعنية بغية استكمال أنشطة التعقب بقسم التحقيقات التابع له. ويعدُّ ذلك أحد جوانب عمل المكتب الذي ما زال يواجه تحديات هائلة سواء في جهود التعقب المبذولة أو من حيث تعاون الدول. وبالإضافة إلى تعقب الهاربين، ما برح قسم التحقيقات يقدم الدعم أيضاً للمحاكمات والاستئنافات الجارية، ولإجراءات صون الأدلة، ولإدارة شؤون الشهود التي يتولاها لمكتب المدعي العام.

٥٣ - وواصل قسم دعم المعلومات والأدلة التابع لمكتب المدعي العام دعمه للمحاكمات والاستئنافات وإجراءات صون الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، يحرز القسم تقدما جيدا جداً في حفظ المستندات التي بحوزة مكتب المدعي العام، وفي دعم نظم المحفوظات والأطر الأمنية ذات الصلة. وبالتنسيق مع المحكمة وقسم إدارة المحفوظات والسجلات، مضى قسم دعم المعلومات والأدلة في عملية للدمج بين وحدة مراقبة الوثائق ووحدة المحفوظات في كيان واحد على نطاق المحكمة هو وحدة مراقبة الوثائق والمحفوظات، وذلك للتعامل بفعالية أكبر مع المسائل المتعلقة بوثائق ومحفوظات المكتب داخل إطار آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت أنشطة البحوث زيادة كبيرة لفائدة شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية. واستمر عبء العمل أيضا في وحدة دعم المعلومات والأدلة في الزيادة في سياق سعيها جاهدة لمواجهة التحدي المتمثل في توفير معلومات موثوقة لأفرقة الاستئناف لدى اضطلاعها بوظائفها.

٥٥ - وما برحت شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية تعنى، في جملة أمور، بالدعاوى القضائية في إطار المادة ١١ مكرراً التي وردت بالتفصيل أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك دأبت الشعبة، خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، على القيام بدور الادعاء أو الدفاع في ما يقرب من ٣٤ قضية استئناف ضد أحكام نهائية، وصدرت أحكام في ١٣ قضية. ونشطت أيضا في أعمال التحضير لـ ١٢ استئنافا إضافيا محتملا في القضايا الخمس التي يُنتظر أن تصدر الدائرة الابتدائية أحكاماً بشأنها قرابة نهاية عام ٢٠١١.

٥٦ - وعلى نحو أفضل، حصلت شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية على أحكام إيجابية تؤكد ما صدر عن الدائرة الابتدائية من إدانات وعقوبات وأوامر بشأن ثلاث قضايا، من بينها خمس قضايا استئناف مستقلة هي: قضية سيتاكو (استئناف للدفاع والادعاء)؛ وموناكازي (استئناف للدفاع والادعاء)، ونشوغوزا (استئناف بشأن إهانة المحكمة). وقدمت الشعبة أيضا مرافعات شفوية أمام دائرة الاستئناف في ثلاث قضايا أخرى، تشمل أربع قضايا استئناف مستقلة هي: قضية بوغاسورا وآخرين (استئنافان للدفاع)، وقضية نتاباكوزي (استئناف للدفاع)، وقضية نتاو كوليليايو (استئناف للدفاع). وإضافة إلى ذلك أكملت الشعبة تقديم المذكرات القانونية في قضيتين، تشملان ثلاث قضايا استئناف مستقلة هي: قضية هاتيغيكيمانا (استئناف للدفاع) وقضية كانيارو كيغا (استئناف للدفاع والادعاء). وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١، أودع المدعي العام المذكرة القانونية للمستأنِف في قضية غاتيتي (استئناف للدفاع والادعاء). وعلاوة على ذلك، رُفعت عدة دعاوى استئناف إضافية من الدفاع والادعاء أو يُنتظر رفعها فيما يتعلق بأحكام الدائرة الابتدائية التي صدرت في القضايا الثلاث التي تشمل عدة متهمين وهي: قضايا ''العسكريين الثانية''، و ''بوتاري''، و ''الحكومة الثانية''. ورفع المدعي العام أربع دعاوى استئناف مستقلة في قضية ''العسكريين الثانية''؛ وقدِّمت المذكرة القانونية المجمعة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي ذلك الوقت، قدِّمت ثلاثة إشعارات استئناف من الدفاع، ويحتمل تقديم إشعار رابع عند الانتهاء من ترجمة الحكم في قضية ''العسكريين الثانية''. وقدم المدعي العام طلب استئناف لقضية بوتاري؛ وسيجري إيداع المذكرة القانونية للمستأنِف في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت قد قدِّمت خمسة استئنافات للدفاع، ويحتمل تقديم إشعار سادس بالاستئناف عند الانتهاء من ترجمة الحكم في قضية ''بوتاري''. ولم يحن الوقت بعد للشروع في استئناف قضية ''الحكومة الثانية''، إلاّ أنه سيجري إقامة ما مجموعه ست دعاوى استئناف إضافية (أربع دعاوى واثنتان للدفاع) قبل نهاية عام ٢٠١١.

٥٧ - وبالإضافة إلى الاستئنافات المقدمة ضد الأحكام والعقوبات النهائية، واصلت الشعبة عملها فيما يتعلق بالطعون العارضة وإجراءات إعادة النظر اللاحقة لصدور حكم بالإدانة. وقدِّمت ردود على ثلاثة طعون عارضة جديدة في ثلاث قضايا هي (نغيرابا تواري، وأوينكيندي، ونزابونيمانا) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدِّم أيضا ردّان على طلبين بإعادة النظر لاحقاً لصدور حكم بالإدانة (كاجيليجيلي وكاموهاندا)؛ وما زالت أربعة طلبات لإعادة النظر بانتظار البت فيها في هذا الوقت. وفي انتظار إصدار الدائرة الابتدائية لأحكام في المحاكمات الخمس المتبقية (نداهيمانا، وكاريميرا وآخرون، ونزابونيمانا،

ونيزييمانا، ونغيراباتواري)، يعكف المحامون بالشعبة أيضاً على تحضير تقارير شاملة بمدى ملاءمة إقامة دعاوى استئناف. ومن شأن هذه التقارير أن تساعد أفرقة الاستئناف المكلفة بتلك القضايا في صياغة الاستشارات القانونية لمساعدة المدعي العام في تقرير ما إذا كان سيستأنف أي أحكام أو قرارات سلبية محتملة.

٢ - تعاون مكتب المدعي العام مع الدول الأعضاء

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك بادرة إيجابية للتعاون الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب والمساءلة على أعلى المستويات. فقد واصلت عدة دول أعضاء تعزيز جهودها الرامية إلى تقديم المشتبه بهم الروانديين المدرجة أسماؤهم في قائمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للهاربين المطلوبين، للمحاكمة، وذلك في إطار الولاية القضائية الوطنية لتلك الدول. ويعزز الدعم المتواصل الذي تقدمه المحكمة لهذه الجهود الوطنية من تراثها وهدفها النهائي لدعم وبناء مؤسسات القانون الدولي من خلال مبدأ التكامل. لذلك يواصل مكتب المدعي العام تقديم المساعدة القانونية والمعلومات على نحو متبادل إلى السلطات القضائية الوطنية بما فيها رواندا. ونتيجة لذلك، زادت الطلبات المقدمة إلى المدعي العام للحصول على معلومات من قاعدة البيانات الواسعة لمكتب المدعي العام زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتوقع أن تستمر في الازدياد خلال السنوات المقبلة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، عالج مكتب المدعي العام ٥٣ طلباً مقدما من ٢٤ دولة عضواً. وخلال الفترة قيد الاستعراض، رد مكتب المدعي العام على ٧١ طلبا واردا من ١٤ دولة عضواً. وواصل المكتب التحضير لإنشاء آلية استجابة مخصصة ذات كفاءة وخبرة لتلبية هذه الطلبات التي سرعان ما تنتقل إلى نطاق اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٥٩ - وتتواصل الجهود الرامية إلى تعقب الفارين التسعة المتبقين، مع التركيز على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان منطقة البحيرات الكبرى المجاورة وبلدان منطقة الجنوب الأفريقي. وأدت جهود التعقب الصارمة إلى القبض على الهارب برنارد مونياغيشاري في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١ على يد سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع موظفي فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام. والمدعي العام على ثقة بأن استمرار تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية سيسهل القبض على معظم الهاربين الذين لا يزالون طلقاء في هذا الإقليم. وواصل المدعي العام جهوده الرامية إلى زيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى للحصول على الدعم من أعلى المستويات للجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام في

تعقب الهاربين في البلد. وازداد أيضا التعاون والدعم المقدمين من جانب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد.

٦٠ - ولا يزال عمل فرقة العمل المشتركة لمهام الشرطة بين كينيا والمحكمة الذي أعيد تنشيطه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بطيئا بشأن تعقب الهارب الرئيسي فيليسيان كابوغا. ولا تزال القضايا الرئيسية تتمحور حول توفير معلومات ذات صلة ومصداقية بشأن مكان فيليسيان كابوغا داخل البلد، أو وجود دليل كاف على رحيله المزعوم من كينيا والتحقيق الجاري والحجز على ممتلكاته في البلد. ولا يزال المدعي العام يسعى للحصول على العناية الواجبة من كينيا للوفاء بالتزاماتها الدولية عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) وذلك بالتعجيل بتعقب هذا الهارب الرفيع المستوى وإلقاء القبض عليه.

٦١ - ويبشّر تضافر الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بإمكان إلقاء القبض على الهاربين المتبقين وتقديمهم للمحاكمة، مما يساعد المدعي العام كثيرا في تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وستؤدي هذه الاعتقالات أيضا إلى تخفيض مسؤولية الآلية المتبقية وتكاليف تعقب الهاربين.

٣ - التوظيف

٦٢ - لا يزال تنفيذ استراتيجية الإنجاز يواجه تحديات خطيرة. فقد بلغ تناقص عدد الموظفين أشدّه في ما يتعلق بالمحاكمات ودعم التحقيقات الذي يعتمدون عليه. وبسبب إلغاء الوظائف في وقت مبكر، شهدت شعبة الادعاء ووحدة دعم المعلومات والأدلة تناقصا كبيرا في عدد الموظفين. فمن ناحية، سعى مكتب المدعي العام إلى التخفيف من تأثير خروج الموظفين من خلال التعيينات المؤقتة. ومن ناحية أخرى، تشهد هذه الجهود عوائق بسبب عدم رغبة المرشحين المحتملين للانضمام إلى مؤسسة على وشك الإغلاق والقيود التي تفرضها القواعد التي تنظم التعيينات المؤقتة. وتشكّل القيود التحدي المتمثل في أنه لن يكون لدى المدعي العام الموظفون اللازمون لإنجاز محاكمة نيزييمانا بين ١ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. أما التحديات المتعلقة بتنفيذ الجدول الزمني القضائي فتشير إلى احتمال عدم استكمال محاكمة أوغسطين نغيراباتواري خلال عام ٢٠١١ كما كان متوقعا. وسيشكل ترحيلها إلى عام ٢٠١٢ أيضا تحديات إضافية تتعلق بملاك الموظفين في مكتب المدعي العام.

دال – التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة

٦٣ – لا يزال التعاون الفعال مع الدول الأعضاء يشكل حجر الزاوية لنجاح المحكمة في الاضطلاع بولايتها. ويرتبط ذلك بصورة خاصة بكفالة إلقاء القبض على الهاربين المتبقين، وإمكانية إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، ونقل المحكوم عليهم لتنفيذ عقوبتهم، ونقل الأشخاص الذين تتم تبرئتهم، والأشخاص الذين أمضوا مدة عقوبتهم. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وحتى الآن، أرسل أكثر من ٢٣٥ مذكرة شفوية ورسائل دبلوماسية أخرى إلى حكومات مختلفة عن طريق سفاراتها الموجودة في دار السلام.

٦٤ – ويبرز تقرير أعمال مكتب المدعي العام[٧] التعاون الوثيق في القبض على الهاربين، وإعداد الإحالات إلى المحاكم الوطنية، وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية.

٦٥ – وواصل مكتب المسجل، من خلال قسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي التابع له، طلب وتلقي المساعدة والتعاون القضائيين من الدول الأعضاء نيابة عن أفرقة الدفاع لتمكينها من تقديم أدلتها.

٦٦ – وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، نقل أحد المحكوم عليهم من مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا إلى إحدى الدول الأعضاء لقضاء الفترة المتبقية من عقوبته.

٦٧ – علاوة على ذلك، واصل المسجل بذل كل الجهود الممكنة لإيجاد بلدان مضيفة لإيواء الأشخاص الخمسة الذين تمت تبرئتهم الذين يمكثون في البيوت الآمنة في أروشا بحماية المحكمة. وبالنسبة لأحد هؤلاء الأفراد، مضت خمس سنوات على تأكيد تبرئته من قبل محكمة الاستئناف. والتحدي المتمثل في الانتقال هو نتيجة مؤسفة لعدم وجود آلية رسمية لتأمين دعم الدول الأعضاء لقبول هؤلاء الأشخاص داخل أراضيها. ولا يتحدث النظام الأساسي عن هذا الأمر والتعاون بين الدول الأعضاء المطلوب بموجب المادة ٢٨ من النظام الأساسي لا يشمل نقل الأشخاص الذين تتم تبرئتهم. وتعتبر المحكمة إعادة توطين الأشخاص الذين برأتهم محكمة جنائية دولية تعبيرا أساسيا عن سيادة القانون، وتشعر بالقلق من عواقب عدم الوفاء بهذا الالتزام. وفي ضوء الإغلاق الوشيك للمحكمة، وعدم كفاية مستوى التعاون الطوعي من جانب الدول الأعضاء، والآثار المتعلقة بحقوق الإنسان المترتبة على تأخر نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم، وعلى الرغم من المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يكن لدى المحكمة خيار سوى طلب المساعدة من مجلس الأمن لإيجاد حل مستدام لهذه المسألة.

(٧) انظر الفقرات من ٥٢ إلى ٦١.

هاء – التوعية وبناء القدرات

٦٨ – واصلت المحكمة تحسين الوعي بعملها من خلال برنامجها للتوعية الذي تقوم فيه بأعمال العرض والنشر للإنجازات التي حققتها والتحديات التي تواجهها في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز وتوعية الناس في منطقة البحيرات الكبرى والزوار إلى مكاتب المحكمة الجنائية الدولية في رواندا وتنزانيا بشأنها. وفي هذا الصدد، استقبلت المحكمة في مقرها، خلال الفترة قيد الاستعراض، أكثر من ٧٠٠ ١ زائر، من بينهم ١٢٠ مسؤولا من مختلف الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية.

٦٩ – وتظل مراكز المعلومات والتوثيق التابعة للمحكمة المنتشرة في أنحاء رواندا المبادرة الرائدة لبرنامج التوعية التابع للمحكمة في رواندا. ويجري تكثيف أنشطتها كجزء من استراتيجية الإنجاز للمحكمة وتراثها. ويتلقى المركز الرئيسي في كيغالي، مركز أوموسانزو، وحده قرابة ١٠٠ زائر يوميا. وهؤلاء الزوار هم أساسا من الطلاب والباحثين المحليين والدوليين والمهنيين القانونيين والصحافيين وغيرهم.

٧٠ – وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١١، وبتمويل من إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، اضطلع بنجاح ببرامج توعية بشأن الدروس المستفادة من عملية الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤ وذلك في ستة سجون رئيسية في جميع أنحاء رواندا. وبلغ مجموع عدد نزلاء السجون وموظفي السجون الذين حضروا حلقات العمل التي استمرت لمدة ثلاثة أيام في كل سجن من السجون الستة قرابة ٨٠٠ ٢٩.

٧١ – وتواصلت أنشطة بناء القدرات للمهنيين القانونيين في رواندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تم تدريب ١٥ قاضيا عسكريا من المحكمة العسكرية الرواندية على منهجية البحث القانوني على الإنترنت عن طريق تعلم سبل الوصول إلى المعلومات والمواد القانونية بما في ذلك قرارات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٧٢ – وسيستمر هذا النشاط مع إجراء اتصالات لتوسيع نطاق التدريب ليشمل مهنيين قانونيين آخرين من قطاع العدل ومؤسسات التعليم العالي في رواندا. وفي أيار/مايو ٢٠١١، عقدت حلقة العمل التدريبية الرابعة ومسابقة المحاكم الصورية لأعضاء نقابة المحامين في كيغالي لحوالي ١٠٠ مشارك.

٧٣ – وفي السنوات الأخيرة، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إطارا مثمرا للتعاون مع المؤسسات القانونية في رواندا، وبالتحديد في مجال بناء القدرات. وفي هذا السياق، قام قسم المكتبة والمراجع القانونية، بالتعاون مع وحدة الصحافة والشؤون العامة ، بتوعية ست مؤسسات أكاديمية وبحثية معنية (محاضرون، عمداء كليات ووكلاء رؤساء ورؤساء

جامعات)، من خلال حلقات العمل، بشأن دور مبادرات الوصول المفتوحة بما في ذلك فرصة الاستفادة، مجانا، من الموارد الإلكترونية المتاحة للبلدان النامية. وخلال حلقات العمل هذه، وزع قسم المكتبة والمراجع القانونية أيضا قرارات المحكمة على الأوساط الجامعية في رواندا.

٧٤ - ونظم قسم المكتبة والمراجع القانونية أيضا دورتين من حلقات ''تدريب المدربين'' عن منهجية البحث القانوني على الإنترنت بالتعاون مع المعهد الرواندي للممارسة والتطوير القانونيين. وأتاح التدريب تدريب ٣٠ محاميا، وأعضاء في نقابة المحامين في كيغالي، كمدربين حتى يمكنهم دعم برنامج بناء القدرات في مجال البحوث القانونية على شبكة الإنترنت بعد انتهاء ولاية المحكمة.

٧٥ - وواصلت المكتبة القانونية التابعة للمحكمة توزيع نسخة عام ٢٠١٠ من الوثائق الأساسية والاجتهاد القضائي للمحكمة على قرص مدمج وقرص 'دي في دي' وخاصة في رواندا. وهذه الأدوات منسوخة من النسخة الإلكترونية لقاعدة البيانات للاجتهاد القضائي للمحكمة المتاحة على الموقع www.ictrcaselaw.org.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مركز تنسيق الشؤون الجنسانية طلب أموال لتجديد موارد الصندوق الاستئماني التي نضبت لبرنامج دعم الشهود لضمان توفير الرعاية الجسدية والنفسية للشهود المقيمين في رواندا، لا سيما للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وبدون الحقن الفوري بمساهمات مالية من الدول الأعضاء، سيتعرض المستوصف التابع للمحكمة لخطر التوقف عن تقديم الدعم اليومي، الذي يعد أمراً حيوياً لحياة الكثيرين.

واو - آلية تصريف الأعمال المتبقية

٧٧ - ما فتئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتعاون بشكل وثيق مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بتنسيق من مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) الذي أنشأ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين وطلب إلى الأمين العام اتخاذ جميع الترتيبات العملية الضرورية للبدء في عملياتها.

٧٨ - وواصلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضا عملها بناء على التوصيات الواردة في الفقرة الأخيرة من تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

ومقر آلية (آليتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٧٩ - ومع بدء فرع الآلية العمل في أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، ستبدأ الآلية في الاضطلاع بمهام تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وبالنظام الأساسي والترتيبات الانتقالية. ومن أجل كفالة الانتقال المنسق لمهام المحكمتين إلى الآلية والبدء الفوري في عملياتها، فقد واصلت المحكمتان العمل على تنفيذ الأنشطة التي حددتها خطة العمل التي وضعتاها على نحو مشترك في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٨٠ - وتمثلت الأولوية المبدئية في وضع مقترح ميزانية للآلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأعدت المحكمتان مشروعا مشتركا لميزانية مقترحة كي ينظر فيه مكتب الشؤون القانونية الذي قدم آنذاك المقترح بعد أن استعرضه إلى المراقب المالي للأمم المتحدة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٨١ - ووفقا لمشروع الميزانية المقترحة المقدم، ستكون الآلية كيانا ''صغيرا وذا موارد بشرية محدودة''، على النحو المطلوب بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وتظل في الوقت نفسه مزودة بالموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها بنجاح.

٨٢ - وعقب بدء العمل، سيكون لدى الآلية عنصر صغير من الموظفين لمواصلة مهامها للاضطلاع بالأنشطة التي كلفها بها مجلس الأمن والتي ستضطلع بها الآلية في جميع الأوقات بغض النظر عما إذا كانت تجري أية محاكمات أو تبت في أي طعون. وتشمل هذه الأنشطة حماية الشهود، والإشراف على تنفيذ العقوبات وإدارة المحفوظات. وستتمكن الآلية من زيادة مواردها البشرية بسرعة كي تضطلع بالأنشطة المخصصة الصادر بها تكليف من مجلس الأمن والتي تتصل في المقام الأول بإجراء المحاكمات والفصل في الاستئنافات التي تدخل ضمن ولاية الآلية القضائية، والتي قد تحدث من وقت لآخر، وستكون في حاجة إلى موارد إضافية مؤقتة خلال أوقات الذروة.

٨٣ - وبما أن الآلية ستكون موجودة جنبا إلى جنب مع المحكمتين خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تتوخى الميزانية المقترحة أن تتقاسم الآلية والمحكمتان الموارد وتقدم تقريرا مشتركا، ولا سيما عن طريق استخدام موظفين ''يضطلعون بمهام مزدوجة'' وخدمات مشتركة. ومن ضمن الـ ٩٧ وظيفة المقترحة للمهام المستمرة، يُوصى بإنشاء ٦٧ وظيفة وإدراجها في الميزانية. ويُوصى أيضا بتولي موظفين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مهام ومسؤوليات الوظائف الـ ٣٠ المتبقية عن طريق ترتيبات ''الاضطلاع بمهام مزدوجة''.

٨٤ - لقد أعد مكتب الشؤون القانونية المشروع الأول للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتعلقة بالآلية. وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١، قدمت المحكمتان إلى مكتب الشؤون القانونية مجموعة مشتركة من التعليقات المفصلة عن هذا المشروع. وعملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تستند القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتعلقة بالآلية إلى تلك المطبقة في المحكمتين ورهنا بأحكام القرار والنظام الأساسي. وقد استندت تعليقات المحكمتين بشكل كبير إلى تجربتهما الجماعية والدروس المستفادة من أجل تزويد الآلية بأفضل أداة قانونية للفصل في المسائل التي قد تعرض عليها بكفاءة وإنصاف.

٨٥ - وعرض مكتب الشؤون القانونية المشروع الذي يتضمن إسهام المحكمتين على الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن لإبداء تعليقاته عليه. ومن المتوقع أن يُطلب إلى المحكمتين تقديم ملاحظات إضافية، بغرض وضع الصيغة النهائية للمشروع الختامي للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بحلول نهاية العام لكي ينظر فيه ويعتمده لاحقا قضاة الآلية.

٨٦ - وعلاوة على ذلك، تجري حاليا عملية الاستعراض الشامل للاتفاقات والعقود القائمة التي أبرمتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وذلك بهدف تحديد أي هذه الاتفاقات والعقود ينبغي أن يظل نافذا فيما يتعلق بالآلية، وإن كان الأمر كذلك، ما إذا كانت هناك حاجة لإدخال أية تعديلات وفقا لاحتياجات عمليات الآلية وطبيعتها الخاصة. وفي آب/أغسطس، قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إسهاما فنيا في المشروع الأول لاتفاق البلد المضيف للآلية الذي أعده مكتب الشؤون القانونية. وتجري حاليا مناقشات بين مكتب الشؤون القانونية والبعثة الدائمة لجمهورية تترانيا المتحدة.

٨٧ - ويُجرى حاليا استعراض شامل لسياسات الحوكمة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في حين من المتوقع أن يبدأ إجراء الاستعراض الشامل لسياسات الحوكمة الإدارية في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. ويهدف هذا الاستعراض، الذي يُجرى بالتنسيق الوثيق مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، إلى تحديد أي السياسات ستحتاج إليها الآلية لأداء عملياتها. وسيدرس الاستعراض أيضا الفروق، إن وجدت، بين السياسات المطبقة في المحكمتين وما إذا كان من الممكن والمناسب تنسيق تلك السياسات.

٨٨ - وتجري حاليا مناقشات مع كل من مكتب الشؤون القانونية ومكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بالمسائل الإدارية، بما في ذلك مركز موظفي الآلية، وتصنيف الوظائف وتفويض السلطات وتعيين الفريق المتقدم الخاص بالآلية، الذي سيضطلع بالأنشطة الانتقالية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفيما يتعلق بمركز موظفي الآلية،

أعربت المحكمتان عن رأي مفاده وجوب اعتبار موظفي الآلية موظفين في الأمانة العامة. وسيساعد هذا القرار على أداء الآلية السلس والمتسم بالكفاءة عن طريق اجتذاب أفضل الموظفين تأهيلا والاحتفاظ بهم، كما سيسمح بترشيد إدارة الموارد البشرية من خلال التطبيق المتسق لسياسات الأمانة العامة.

٨٩ - ومن أجل المساعدة في عملية النقل المنسق لمهام حماية المجنى عليهم والشهود إلى الآلية، وامتثالا لأحكام الفقرة ٢٥٩ (١) '٢' من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/258)، ما برحت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تدرس سبل استعراض أوامر حماية الشهود بهدف سحب أو تعديل ما لم يعد ضروريا منها. وقد أصدرت الدائرة الابتدائية عدة أوامر لإلغاء تدابير الحماية للشهود المتوفين ولا يوجد أفراد باقون على قيد الحياة من أسرهم ممن قد يحتاجون أيضا إلى تدابير الحماية. ولا يزال قلم المحكمة، عن طريق قسم الدعم للشهود والمجنى عليهم، ووحدة الطلبات الخارجية التابعة لمكتب المدعي العام مسؤولا عن تقديم طلبات إضافية لاستعراض تدابير حماية الشهود ممن يندرجون ضمن الفئات المحددة الداخلة في مهام كل منهما.

٩٠ - وتواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التخطيط لنقل مهام إدارة محفوظاتهما إلى الآلية. وعُقد اجتماع للفريق العامل المعني باستراتيجية المحفوظات المشتركة في أروشا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أسفر عن مجموعة من المبادئ والإجراءات المتفق عليها بين المحكمتين. واستند الاجتماع بشكل ناجح إلى الأسس التي أرساها الاجتماع السابق للفريق العامل المعقود في شباط/فبراير ٢٠١١. وحدد الاجتماع أيضا تدابير إضافية ملموسة تتخذ بهدف كفالة تحضير ونقل إدارة محفوظات المحكمتين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية على نحو يتسم بالسلاسة وحسن التوقيت.

٩١ - وانصب تركيز اجتماع الفريق العامل أيضا، في جملة أمور، على الاستراتيجية المتعلقة بنقل سجلات المحكمتين إلى الآلية: وعلى الرغم من أن القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) قد أناط بالآلية إدارة المحفوظات، فإن الالتزام بتحديد وتحضير السجلات التي ستدرج ضمن المحفوظات يقع على عاتق المحكمتين. ومن أجل كفالة التعاون البالغ الأهمية للمكاتب الفنية للمحكمتين في تحديد وتحضير السجلات عملا بما اتفق عليه بشأن ''مواصفات التحضير''، فمن المتوخى إنشاء آليات للمساءلة.

٩٢ - وعلى النحو الذي اعترف به الفريق العامل المعني باستراتيجية المحفوظات المشتركة في اجتماعه، تشكل الموافقة على سياسات الاحتفاظ بالملفات أولوية حاسمة. وتجري المحكمة

الجنائية الدولية لرواندا حاليا عملية استعراض جداول الاحتفاظ بالملفات التي وضعتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بهدف تحديد أوجه التباين الرئيسية ومواءمة الاختلافات. وقد أتم مكتب المدعي العام عملية المقارنة بين جميع جداول المهام التي وضعتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كما بدأت تلك العملية فيما يتعلق بالمهام التي يضطلع بها قلم المحكمة. ويتمثل الهدف في تقديم جدول كامل للاحتفاظ بسجلات المحكمتين لاستعراضه بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٩٣ - وجرى خلال اجتماع الفريق العامل المعني باستراتيجية المحفوظات المشتركة المعقود في أيلول/سبتمبر إنشاء فريق عامل معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتألف من ممثلين عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وشرع الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وضع الخطط لنقل نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية الخاصة بالمحكمتين إلى نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية الخاصة بالآلية، والتي سيجري تصميها وتنفيذها لخدمة عمليات الآلية واحتياجاتها.

٩٤ - وواصلت المحكمتان العمل معا على وضع الصيغة النهائية لمشروع نشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات، وتقييد الاطلاع على سجلات المحكمتين والآلية والتعامل معها والوصول إليها. وقد أجرت المحكمتان تنقيحات للسياسات وفقا للتغذية العكسية الواردة من قسم إدارة المحفوظات والسجلات، وقدمتا النسخة المنقحة إلى مكتب الشؤون القانونية كي ينظر فيها.

٩٥ - وقد وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إجراءات لتنفيذ أوامر رفع السرية عن السجلات نتيجة إلغاء تدابير حماية الشهود، وتعمل بالتعاون مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة على اتخاذ إجراءات لرفع السرية عن السجلات، وذلك وفقا لمشروع السياسة المتعلقة بتقييد الاطلاع على السجلات.

٩٦ - ويجري حاليا الاضطلاع بما تبقى من أنشطة حفظ وثائق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقد أحرز تقدم في هذا المجال. وفيما يلي موجز التقدم المحرز حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١:

(أ) ترتيب السجلات القضائية الأصلية والتحقق منها: أنجز ترتيب أصول النصوص المستنسخة الحرفية الورقية، والمعروضات وملفات وثائق القضايا. وأنجزت عملية التخلص من السجلات القضائية التي يحتفظ بها قسم دعم دوائر الاستئناف في لاهاي. وأُنجزت عملية التحقق من النصوص المستنسخة الحرفية الورقية بمقارنتها بالنسخ الإلكترونية

فيما يتعلق بجميع أصول النصوص المستنسخة الحرفية المعدة حتى الآن والبالغ عددها ٢٥٠ ١٩ نصا. وبدأت عملية إعادة تخزين أصول النصوص المستنسخة الحرفية في أيار/مايو ٢٠١١؛ وجرى حتى الآن إعادة تخزين ما يقرب من ٠٠٠ ٢ من إضبارات أصول النصوص المستنسخة الحرفية في ضمائم المحفوظات. ويمثل هذا ما نسبته نحو ٧٥ في المائة من أصول النصوص المستنسخة الحرفية وزهاء ٥٣ في المائة من السجلات القضائية.

(ب) رقمنة المواد السمعية – البصرية وتحريرها: أنجزت في آب/أغسطس ٢٠١١ رقمنة جميع التسجيلات السمعية – البصرية المتراكمة (٠٠٠ ٣٥ ساعة) لوقائع المحاكمات، وجرى وضع إجراءات رقمنة جميع التسجيلات السمعية – البصرية الواردة وتنفيذها. ويجري تحرير التسجيلات الصوتية؛ وجرى حتى الآن تحرير ما مجموعه ٠٠٠ ٦ ساعة من التسجيلات (٠٠٠ ٢ ساعة من وقائع الجلسات) وهذا يمثل ما نسبته نحو ١٠ في المائة من مجموع عدد ساعات التسجيلات المزمع تحريرها.

(ج) إدارة السجلات الرقمية: يعكف موظفو إدارة المحفوظات والسجلات حاليا على إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين للمساعدة على أعداد مجموعات بيانات معدة بنظام الإدارة الكلية لمعلومات السجلات لأغراض إدارة سجلات مختلف أقسام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويشمل هذا المساعدة على تحديد السجلات التي سيجري الاحتفاظ بها من قبل مختلف المكاتب وتوفير التوجيه بشأن التخلص من السجلات على النحو المناسب، فضلا عن المساعدة على وضع خطط للملفات وأنواع السجلات وتحديد الاحتياجات من البيانات الفوقية من أجل السجلات. وجرى حتى الآن إعداد ست مجموعات من البيانات المعدة بنظام الإدارة الكلية لمعلومات السجلات ويجرى استخدامها بشكل فعال من قبل المحكمة. وقد استبقت المحكمة خدمات خبير استشاري في مجال مسك الدفاتر الرقمية لمواصلة المساعدة في جرد وتقييم السجلات الرقمية ونظم مسك الدفاتر المستخدمة في جميع أقسام المحكمة، ولتقديم المساعدة في وضع استراتيجية لمسك الدفاتر الرقمية. وعقب بدء تكليف الخبير الاستشاري في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بدأت المرحلة الأولية لعنصر الجرد من الخدمات الاستشارية.

(د) إدارة السجلات الورقية غير القضائية: جرى توسيع نطاق الأعمال المتعلقة بفرز وتجهيز السجلات، خلاف سجلات مكتب المدعي العام والسجلات الإدارية وترتيبها، حسب الاقتضاء، وإعادة تخزينها، ومسحها وإدخال بياناتها لتشمل السجلات غير القضائية الخاصة بشعبة الخدمات القضائية والقانونية. ويجري الاضطلاع بذلك بالتزامن مع الأنشطة الموصوفة أعلاه لأغراض إدارة السجلات الرقمية. وأنجزت في تشرين الأول/أكتوبر الاستعانة

بخدمات استشارية من أجل أعمال تحديد الحيز في مجمع مركز أروشا للمؤتمرات الدولية لإنشاء مستودع مناسب للسجلات، ومن المتوقع إنجاز التشييد في الربع الأول من عام ٢٠١٢.

ثالثا – الخلاصة والتوقعات المستوفاة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٩٧ – على الرغم من استمرار الصعوبات المتعلقة بالملاك الوظيفي، فلا تزال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مرحلة إنجاز جميع أعمال المحاكمة كما هو متوقع في تقرير استراتيجية الإنجاز الصادر في أيار/مايو ٢٠١١ (S/2011/317) أو هي قريبة منها. وأصدرت الدوائر الابتدائية أحكاما في القضايا الثلاث التي تشمل عدة متهمين، حيث كان صدورها متوقعا في الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبدأت المرحلة التمهيدية للمحاكمة لمتهم واحد ألقى القبض عليه مؤخرا. وأحيلت للمرة الأولى قضية من المحكمة إلى رواندا، ونتوقع صدور قرار نهائي بشأن الاستئناف في وقت قريب. ولم يتبق إلا إصدار خمسة أحكام ابتدائية، يتوقع إصدار حكمين منها قبل نهاية عام ٢٠١١، بما في ذلك الحكم في آخر قضية تشمل عدة متهمين، وهو سيصدر تماشيا مع التوقعات الموضوعة بشأنه منذ عام ٢٠١٠. ويجري الاضطلاع بكل هذا العمل بالتزامن مع قيام موظفي المحكمة بالمساعدة في وضع الأساس لإنشاء آلية صغيرة ذات كفاءة لتصريف الأعمال المتبقية.

٩٨ – ومع ذلك، لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين على المحكمة إنجازه، بما في ذلك إنجاز إصدار الأحكام الابتدائية المتبقية، وجلسات الاستماع بشأن صون الأدلة، والقضايا المتوقعة لانتهاك حرمة المحكمة، واستعراض أكثر من ٥٠٠ أمر من أوامر حماية الشهود. وهناك أيضا احتمال أن تبدأ المحكمة بإجراء محاكمة إضافية واحدة على الأقل في مطلع عام ٢٠١٢ إذا لم تؤيَّد إحالة قضية أونكيندي إلى رواندا في الاستئناف.

٩٩ – ومما له أهمية حيوية أن تحتفظ المحكمة بالموارد اللازمة في الوقت المتبقي لها، وخصوصا في الدوائر ومكتب المدعي العام، بحيث يمكنها إنجاز جميع الأعمال الضرورية ضمن التوقعات الحالية. وقد يترك الاستنزاف المستمر للموظفين ذوي الخبرة جنبا إلى جنب مع صعوبات استقدام مرشحين مؤهلين تأهيلا مناسبا تأثيرا سلبيا على تنفيذ استراتيجية الإنجاز بنجاح وفي الوقت المناسب.

١٠٠ – وأعادت المحكمة برمتها في الأشهر الأخيرة من وجودها تكريس نفسها لولاية التصدي للإفلات من العقاب تماشيا مع أهداف استراتيجية الإنجاز. وتود المحكمة شكر من تبقى من موظفيها لتفانيهم المستمر في ظل زيادة عبء العمل وتحديات الإغلاق. ونأمل في مواصلة عملنا ليكون بمثابة شهادة دائمة للعدالة الجنائية الدولية من خلال الجهود المبذولة للحفاظ على تراثنا للأجيال القادمة.

المرفق الأول – ألف

الأحكام الابتدائية الصادرة حتى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: ٥٠ حكما بحق ٧٠ متهما

القضية	الاسم	اللقب أو المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١	ج. ب. أكييسو	عمدة قرية تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
٢	ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (إقرار بالذنب)
٣	أ. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد إنتراهاموي	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨	الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إقرار بالذنب)
٤	ك. كاييشيما	حاكم مقاطعة كيبويه	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩
	أ. روزِندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		(ضم الدعاوى)
٥	غ. روتاغاندا	رجل أعمال، النائب الثاني لرئيس إنتراهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٦	أ. موزيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
٧	غ. روغيو	صحافي في محطة RTML للإذاعة والتلفزيون	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (إقرار بالذنب)
٨	ي. باغيليشيما	عمدة قرية مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
٩	غ. نتاكيروتيمانا	طبيب	٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦	الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم الدعاوى)
	إ. نتاكيروتيمانا	قس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
١٠	ل. سيمانزا	عمدة قرية بيكومبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١١	إ. نييتيغيكا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١٢	ج. كاجيليجيلي	عمدة قرية موكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
١٣	ف. ناهيمانا	مدير محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	''قضية وسائط الإعلام'' (ضم الدعاوى)
	هـ. نغيزه	رئيس تحرير صحيفة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
	ج. – ب. باراياغويزا	مدير في وزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
١٤	ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
١٥	أ. نتاغيرورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الثالثة	''قضية سيانغوغو'' (ضم الدعاوى)
	إ. باغامبيكي	حاكم مقاطعة سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
	س. إيمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		

القضية	الاسم	اللقب أو المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١٦	س. غاكومبيتسي	عمدة قرية روزومو	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
١٧	إ. ندينداباهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤
١٨	ف. روتاغانيرا	عضو مجلس مدينة موبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)
١٩	م. موهيمانا	عضو مجلس مدينة غيشييتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
٢٠	أ. سيبما	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
٢١	پ. بيزينغيمانا	عمدة قرية غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٢	ج. سيروغيندو	المدير التقني لمحطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الأولى	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٣	ج. ميامبارا	عمدة قرية روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الأولى	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٤	ت. موفونيي	القائد المؤقت لمدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثانية	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٥	أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٦	أ. سيرومبا	كاهن، بلدة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الثالثة	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
٢٧	ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٨	ج. روغامبارارا	عمدة قرية بيكومبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الثانية	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٩	ج أ أ	شاهد أمام المحكمة	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧	الثالثة	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انتهاك حرمة المحكمة)
٣٠	ف. كاريرا	حاكم مقاطعة كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
٣١	س. نشاميهغو	نائب المدعي العام لمقاطعة سيانغوغو	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
٣٢	س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الثالثة	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٣	ب. زيغيرانييرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الثالثة	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤	ت. باغوسورا	مدير الديوان في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	''قضية العسكريين الأولى'' (ضم الدعاوى)
	ج. كابيليغي	عميد في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
	أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
	أ. نسينغييومفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		
٣٥	إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الثانية	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

القضية	الاسم	اللقب أو المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٣٦	س. كاليمانزيرا	مدير ديوان وزارة الداخلية	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الثالثة	٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
٣٧	ل. نشوغوزا	محقق في شؤون الدفاع سابقا	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثالثة	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (قضية انتهاك حرمة المحكمة)
٣٨	ت. ريتراهو	حاكمة مقاطعة مدينة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الأولى	١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩
٣٩	م. باغاراغازا	المدير العام للمكتب الحكومي للرقابة على صناعة الشاي	١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	الثالثة	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (إقرار بالذنب)
٤٠	هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الأولى	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
٤١	ت. موفونيي	قائد مؤقت لمعسكر مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثالثة	١١ شباط/فبراير ٢٠١٠ (إعادة المحاكمة)
٤٢	ي. سيتاكو	مقدم	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الأولى	٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠
٤٣	ي. مونياكازي	قائد إنترهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الأولى	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
٤٤	د. نتاووكوليليايو	نائب حاكم مقاطعة بوتاري	١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	الثالثة	٣ آب/أغسطس ٢٠١٠
٤٥	ج. كانياروكيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الثانية	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
٤٦	ي. هاتيغيكيمانا	ملازم أول، قائد معسكر نغوما في بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
٤٧	ج.- ب. غاتيته	عمدة قرية مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الثالثة	٢٩ آذار/مارس ٢٠١١
٤٨	أ. ندينديليمانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	الثانية	''قضية العسكريين الثانية'' (ضم الدعاوى). ١٧ أيار/مايو ٢٠١١
	ف. إكس. نزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		
	إ. ساغاهوتو	القائد الثاني لكتيبة استطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		
	أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		
٤٩	ب. نييراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	الثانية	''قضية بوتاري'' (ضم الدعاوى)
	أ. س. نتاهوبالي	قائد إنترهاموي	١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧		٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١
	س. نسابيمانا	حاكم مقاطعة بوتاري	٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧		
	أ. نتيزيريايو	حاكم مقاطعة بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨		

القضية	الاسم	اللقب أو المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
	ج. كانياباشي	عمدة قرية نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
	ي. ندايامباجي	عمدة قرية موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
٥٠	ك. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الثانية	”قضية بيزيمونغو وآخرين“ (ضم الدعاوى) ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
	ج. موغينزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
	ج. بيكامومباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
	ب. موغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		

المرفق الأول – باء

القضايا التي ينتظر صدور حكم ابتدائي فيها: ثلاث قضايا تخص أربعة متهمين

القضية	الاسم	اللقب أو المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	التعليقات
٥١	ي. كاريميرا	وزير الداخلية، ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، ومثولان آخران في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥	الثالثة	”قضية كاريميرا وآخرين“ (ضم الدعاوى). بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبدأت من جديد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد توفي المتهم الثالث فيها وهو ج. نزيروريرا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ وبذلك أُنهيت الدعوى المرفوعة ضده. واكتملت الأدلة في شباط/فبراير ٢٠١١. وقدمت المرافعات الختامية في آب/أغسطس ٢٠١١ . ومن المتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
	م. نغيرومباتسي	المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، ومثولان آخران في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥		
٥٢	غ. نداهيمانا	عمدة قرية كيفومو	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ومثول آخر في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
٥٣	ك. نزابونيمانا	وزير شؤون الشباب في الحكومة المؤقتة	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في ٢٠ و٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في آذار/مارس ٢٠١٢.

المرفق الأول – جيم

القضية الوحيدة التي أُنجزت فيها المحاكمة ولكن لم تُقدم بعد المرافعات الختامية المتعلقة بها

القضية	الاسم	اللقب أو المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	التعليقات
٥٤	إ. نيزييمانا	معاون قائد مدرسة ضباط الصف	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ ومثولان آخران في ٥ آذار/مارس و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	الثالثة	بدأت المحاكمة في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وحدد موعد تقديم المرافعات الختامية في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في الربع الأول من عام ٢٠١٢.

المرفق الأول – دال

المحاكمات الجارية: قضيه واحدة تخص متهما واحدا

القضية	الاسم	اللقب أو المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	التعليقات
٥٥	أ. نغيراباتواري	وزير في الحكومة المؤقتة	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ ومثول آخر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩	الثانية	بدأت المحاكمة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ومن المتوقع إنجازها في الربع الأول من عام ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

المرفق الثاني

في انتظار المحاكمة: متهمان في قضيتين

القضية	الاسم	اللقب أو المنصب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	التاريخ المتوقع لبدء المحاكمة
١	ج. أونكيندي	قس، نياماتا	٩ تموز/يوليه ٢٠١٠	الثالثة	قبل التماس إحالة المتهم إلى الولاية القضائية الوطنية، بانتظار الاستئناف.
٢	برنار مونياغيشاري	رئيس إنترهاموي السابق في بلدة غيسيني	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الثالثة	علق التماس إحالة المتهم إلى الولاية القضائية الوطنية.

المرفق الثالث

تسعة هاربين

أوغستين بيزيمانا	ألويس نديمباتي
فيليسيان كابوغا	لاديسلاس نتاغانزوا
فولجونس كاييشيما	شارل رياندیكايو
بروتايس مبيرانيا	شارل سيكوبوابو
فينياس مونياروغاراما	